الصدمات البترولية و تداعياتها على نسب الإنفاق دول الخليج العربي
دراسة مقارنة بين القرن الـ 20 و القرن الـ21

Oil shocks and their repercussions on spending rates in the Arab Gulf states

A comparative study between the 20th centrury and the 21st century

بن عيشي جميلة[1] ، أسماء حدانة[2]، رايس حدة[3]

[1]جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، Benaichidjamila@gmail.com

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، asma.haddana@univ-biskra.dz

[3] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، Dr_rais2008@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/28 تاريخ القبول: 2021/10/04 تاريخ النشر: 2022/06/11

الملخص:

من خلال دراستنا سنقوم بعرض أهم الصدمات التي تعرضت لها أسعار النفط ، وتحليل تداعيات هذه الصدمات على الإنفاق العام لدول الخليج العربي في القرن الـ 21، و مقارنتها مع القرن الـ 20، حيث انخفضت أسعار و عائدات البترول بشكل مشابه خلال الفترتين مما يفسر سبب المقارنة بينهما، و قد بينت الدراسة ضعف الاستفادة لدى الإدارات في دول الخليج، من دروس الانهيارات السابقة في أسعار البترول و اعتمدت نفس سياسات التوسع في الإنفاق خلال فترة رواج أسعار البترول، فمع بداية الربيع العربي في عام 2011، ارتفع سعر برميل البترول ليتخطى الـ 100 دولار للبرميل، استأنفت معه دول الخليج سيناريو تزايد الاعتماد على البترول، و مع حلول عام 2015 واجهت أغلب دول الخليج عجوزات في موازناتها العامة بسبب انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 30 دولار للبرميل .

الكلمات المفتاحية: الصدمات البترولية، أسعار البترول، تقلبات أسعار البترول، دول الخليج العربي، نسب الإنفاق.

Abstract:

Through our study, we will present the most important shocks to oil prices, and analyze the implications of these shocks on public spending for the Arab Gulf states in the 21st century, and compare them with the 20th century, as oil prices and revenues fell similarly during the two periods, which explains the reason for the comparison between them. And the study showed the weak benefit of administrations in the Gulf countries, from the lessons of previous collapses in oil prices, and the same policies of spending expansion were adopted during the boom in oil prices. With the onset of the Arab Spring in 2011, the price of a barrel of oil rose to exceed $ 100 a barrel. With it, the Gulf states resumed the scenario of increasing dependence on oil, and by the year 2015 most of the Gulf countries faced deficits in their public budgets due to the drop in oil prices to below $ 30 per barrel.

Key words: Petroleum shocks, oil prices, fluctuations in oil prices, Arab Gulf states, spending ratios.

المؤلف المرسل: بن عيشي جميلة، **الإيميل:** Benaichidjamila@gmail.com

1. مقدمة:

مرت دول مجلس التعاون بفترات رواج اقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط تلتها فترات ركود، كما شهدت أسعار النفط على مدى الأربعين سنة الماضية تقلبات سريعة في الأسعار حيث دخلت أسعار البترول منذ سبعينات القرن الماضي فيما يشبه التقلبات صعودا و هبوطا في الأسعار، و كانت أول هذه التقلبات إبان حرب أكتوبر 1973، ثم شهدت أسعار البترول تقلبا آخر مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في العام 1981، واستمر التذبذب في أسعار البترول حتى انهارت في عام 1985 و عام 1998، وبعدها ارتفعت أسعار البترول منذ منتصف عام 1999 و استمرت الأسعار في التحسن حيث تجاوزت 147 دولار للبرميل في منتصف عام 2008، و لكن بفعل الأزمة المالية في ديسمبر 2008 انخفض الطلب على البترول، مما أثر على أسعار البترول خلال هذه الأزمة المالية، ثم استمرت سلسلة الهبوط والارتفاع في دورة غير منتظمة خلال السنوات التالية و عادت للانخفاض الكبير بداية من النصف الثاني من عام 2014 إلى 2016،

و الخاصية المميزة لانخفاض أسعار النفط للقرن الواحد و العشرين و انخفاضها في القرن العشرين، هو أن هبوط أسعار النفط كان نتيجة لتوسع الإنتاج النفطي خارج أوبك، وتزايد الجهود في كثير من الدول المتقدمة لتحسين كفاءة استخراج البترول و خفض تكلفة الإنتاج، و الخاصية الأهم هي هبوط الأسعار كان لفترة طويلة، مع توقع أن تمر دول الخليج العربي بسنوات ركود اقتصادي كتلك السنوات التي تلت انخفاض أسعار النفط في فترة الثمانينات.

الإشكالية:

تعرضت أسعار البترول من فترة السبعينات و حتى الوقت الحالي إلى صدمات عديدة كان لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي، فما هي انعكاسات الصدمات البترولية على الإنفاق العام في دول الخليج العربي خلال القرن الـ 20 و الـ 21 ؟

الفرضيات:

1. تزيد نسبة الإنفاق العام في دول الخليج العربي بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار البترول و زيادة إيراداتها خلال الـ20.

2. وقوع دول الخليج العربي في فخ الإفراط في الإنفاق بعد صدمات الانخفاض في أسعار البترول.
3. تتخذ دول الخليج العربي درسا من تجربتها مع ارتفاع و انخفاض أسعار البترول في القرن الـ20 و تواجه صدمات القرن الـ21 بسياسات إنفاق جديدة.

أهداف البحث:

تكمن أهمية الدراسة في المقارنة بين سياسات الإنفاق في دول الخليج العربي المتبعة جراء تقلبات أسعار البترول في القرن العشرين و القرن الواحد و العشرين وذلك من خلال المقارنة بين نسب الإنفاق العام للدول خلال الفترتين.

منهجية البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى العناصر التالية

أولا: مفهوم الصدمات البترولية

ثانيا: التسلسل الزمني للصدمات البترولية العالمية

ثالثا: تداعيات الصدمات البترولية للقرن العشرين و القرن الواحد و العشرين على الإنفاق في دول الخليج العربي.

2. مفهوم الصدمات البترولية

1.2 المفهوم الاقتصادي للصدمة

تتمثل الصدمة اقتصاديا في "حدوث تغير طارئ في الطلب الكلي نتيجة حدوث زيادة تلقائية في أحد مكونات الطلب الكلي كالإنفاق الاستهلاكي، أو أحد المتغيرات التي تؤثر في الطلب الكلي، أو التغير الناتج عن السياسات الاقتصادية المطبقة كالسياسة المالية أو النقدية" (عبد الرحمان يسري، 2001، ص235)

هي "تلك التغيرات في إمدادات و سعر المواد الأولية الخام، أو أنها ناتجة عن تغيرات في تكنولوجيات الإنتاج تحدث تغيرا في عرض السلع في السوق، و بالتالي نكون أمام صدمة عرض سواء كانت موجبة أو منعكسة" (أبو الفتوح، 2001، ص137).

و تعرف كذلك على أنها "الحدث الذي ينتج عنه تغير كبير ومفاجئ (غير متوقع في معظم الأحيان) في الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، والصدمة إما أن تكون موجبة أو سالبة، فالصدمة الموجبة هي التي تؤدي إلى تحسن في قيمة المتغير الاقتصادي، بينما

تؤدي الصدمة السالبة إلى تدهور قيمة المتغير الاقتصادي، وهذا ما يسمى بالأزمات الاقتصادية" (إيناس، 2015، ص 44)

و منه يمكن تعريف الصدمة على أنها الأحداث و التغيرات غير المتوقعة في الطلب الكلي أو العرض الكلي التي تؤثر على الاقتصاد، و التي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا و أنها النواة الحقيقية لحدوث أزمة معينة تصيب عمل منظومة دولة أو اقتصاد أو منظمة أو شركة أو سوقا معين و من أبرز نتائجها هو انهيار التوازن و الاختلال في عمل هذه المنظومات بصورة مفاجئة غير متوقعة الحدوث.

2.2 مفهوم الصدمة البترولية

تعرف الصدمة البترولية بأنها "اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع حاد أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، و هي تحدث نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما بعوامل داخلية، كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل، عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق. كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل، التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية "(محمود، 2015، ص4).

تعني الصدمات البترولية تلك القفزات المفاجئة والتلقائية في أسعار البترول، تبدأ بشكل مفاجئ في الأسعار الفورية وتتأكد فيما بعد في الأسعار الحقيقية.

وقد أدت الصدمات البترولية إلى بروز أبعاد وتأثيرات لم تكن موجودة مسبقا،والتي تطورت فيما بعد إلى عولمة الطاقة و غزو الدول المنتجة للنفط.

3. التسلسل الزمني للصدمات البترولية العالمية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار البترول تشهد تذبذبا كبيرا أكثر من أي سلعة أخرى، وقد شغلت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول العديد من الباحثين وصناع القرار والمحللين والسياسيين وحتى عموم الجمهور، وذلك لانعكاساتها المهمة على النشاط الاقتصاد العالمي ، لقد شهد سوق البترول عدة صدمات نفطية غالبا ما ارتبطت بالتقلبات في أسعار البترول منذ بداية السبعينيات إلى عام ، و فيما يلي سيتم عرض أهم الصدمات البترولية التي شهدها الاقتصاد العالمي من خلال منحنى الذي يوضح

تقلبات أسعار البترول من 1970 إلى 2020، و يليه عرض لأهم الصدمات الموافقة لهاته التقلبات.

1.3 الصدمات التي شهدتها أسواق البترول خلال القرن الـ 20:

شهد القرن الـ 20 تسلسل العديد من الصدمات يتم عرضها كالتالي:

1.1.3 صدمة أسعار البترول لسنة 1973

شهد العالم في أكتوبر 1973 صدمة بترولية خلفتها الدول العربية عندما قامت بإعلان حظر البترول، و هذا من أجل دفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، حيث استغلت الدول العربية بصفة خاصة البترول كأداة للضغط على الدول الكبرى، و قامت برفع أسعار بترولها حيث تمكنت من مضاعفتها إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات البترولية الكبرى، و نتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء الأوبك في الكويت و قرروا زيادة أسعار البترول بنسبة 70% (سمية، 2010، ص 79)، حيث انتقل السعر من 3.02 دولار للبرميل إلى 12.5 دولار للبرميل.

2.1.3 الصدمة البترولية لعام 1979

مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد الحكم الشاه في سنة 1979 ارتفعت أسعار البترول مرة أخرى، ليصل البرميل إلى 36 دولار للبرميل في سنة 1980، ثم بعد ذلك بدأت الأسعار تنخفض حتى وصلت إلى 27,5 دولار للبرميل سنة 1985(بوجمعة، 2009، ص 93).

3.1.3 صدمة أسعار البترول لسنة 1986

إن الأزمة البترولية لسنة1986 (الأزمة البترولية العكسية)تختلف عن الأزمتين البتروليتين الأولى والثانية، حيث أن هاتين الأخيرتين كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الإمدادات البترولية وزيادة الطلب، أما أزمة 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية، بسبب زيادة المعروض البترولي على الطلب البترولي، وعلى هذا الأساس اصطلح على تسميتها الأزمة البترولية العكسية لأنها تختلف عن الأزمتين الأوليين من حيث

الآثار، لكن السبب الرئيسي مشترك والذي يتعلق بالاختلال بين الكميات المطلوبة والمعروضة للنفط (عبد الرحمان، 2015، ص 116)، و بداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل البترول الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل بعد أن كان في مستوى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات البترول الكبرى (سمية، 2015، ص 18)

4.1.3 صدمة أسعار البترول لسنة 1998

في سنة 1998تعرضت السوق البترولية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول" أسيا "أزمة اقتصادية أثرت على حجم لاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب أما من ناحية العرض البترولي فقد ارتفعت الإمدادات البترولية لدول الأوبك من 25مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يوميا، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات البترولية للدول الصناعية، مما ساهم في زيادة الاختلال في السوق البترول حيث ارتفع العرض وانخفض الطلب فانخفض السعر إلى حدود 12.3دولار للبرميل (كريم، 2017).

2.3 الصدمات التي شهدتها أسواق البترول خلال القرن الـ 21 :

تمثلت صدمات القرن الـ 21 فيما يلي:

1.2.3 صدمة أسعار البترول لسنة 2004

تتمثل صدمة أسعار البترول لسنة 2004 في ارتفاع متواصل لأسعار البترول حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للبترول من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار البترول (مريم، 2015).

2.2.3 صدمة أسعار البترول لسنة 2008

ارتفعت أسعار البترول بشكل قياسي في نهاية سنة 2007 محققة 100 دولار للبرميل، وبعد انفجار أزمة 2008 التي تسببت في إفلاس المؤسسات والبنوك وكذلك حالة الكساد التي دخلها الاقتصاد، منعكسة بذلك على السوق البترولية التي كانت في أعلى

مستوياتها حيث بلغ سعر برميل البترول 148.28 دولار ليتهاوى لسعر 61 دولار للبرميل نهاية سنة 2008 ثم يرتفع تدريجيا ليصل لسعر 80 دولار للبرميل سنة 2009 (آمنة، 2018)

3.2.3 صدمة أسعار البترول لسنة 2014 –2016

شهد الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة حالة من القلق و الهلع لاستمرار انخفاض أسعار البترول تزامنا مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض، هذه الأحوال التي تسيطر على دول العالم شهدت هبوطا في مؤشرات الأسواق العالمية، بعد تراجع أسعار خام برنت منذ مطلع صيف 2014 و التي وصلت إلى أقل من 84 دولار للبرميل، ما يعني انخفاضا نسبته 20% مقارنة بشهر جوان من نفس السنة، و بدى هذا التراجع في أسعار البترول محيرا لخبراء السوق مع الكثير من التكهنات حول أسباب التراجع و مدى استمراريته في المدى المنظور(عبد النعيم، 2018، ص 382).

فالسوق البترولية سجلت استقرارا نسبيا في النصف الأول من سنة 2014، وذلك انعكاسا للنمو المتواضع في أداء الاقتصاد العالمي، أما في النصف الثاني فقد شهدت السوق البترولية تغيرا مفاجئا بحدوث انخفاض حاد في أسعار البترول العالمية، حيث تراوحت الأسعار بين 59,5 و107,9 دولار للبرميل خلال هذا السداسي، كما يوضح ذلك الجدول الموالي:

الجدول1: التغير في أسعار سلة أوبك مقارنة التغير بالشهر السابق، و التغير بالشهر المماثل من العام 2014

	2014												2015
	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي
سعر سلة أوبك	104,7	105,3	104,2	104,3	105,4	107,9	105,6	100,8	96	85,1	75,6	59,5	44,4
التغير عن الشهر السابق	3–	0,7	1,2–	0,1	1,1	2,5	2,3–	4,9–	4,8–	10,9–	9,5–	16,1–	15,1–

الشهر المماثل من العام	4,6-	7,4-	2,2-	3,2	4,7	6,9	1,2	6,8-	12,7-	21,6-	29,4-	48,2-	60,3-

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مارس 2015.

3.2.4 الصدمة البترولية لسنة 2020

شهدت أسعار البترول الخام والمنتجات البترولية خلال عام 2020 تقلبات غير اعتيادية وحادة جداً، خصوصاً بعد صدمة تدهور الطلب خلال النصف الأول من السنة، بسبب إجراءات الانكفاء المنزلي وتقلص التنقل البري والسفر الجوي نتيجة جائحة كوفيد – 19، بحسب منظمة أوبك، التي تضيف في نشرتها الشهرية عن أسواق البترول، أن أسعار البترول تحركت بطرق سريعة ومفاجئة.

فتدهورت أسعار البترول بسرعة. إذ انخفض سعر نفط وسط غرب تكساس المتداول في السوق الأميركية إلى معدل سلبي ناقص 37.63 دولار للبرميل في 20 أفريل، لأول مرة في تاريخ التداول. كما انخفض سعر نفط برنت 70 في المائة عن معدله في بداية العام، إلى أقل معدل له منذ 18 عاماً، ليسجل 19.33 دولار للبرميل في 21 أفريل. بدأت سوق البترول الدولية تعود تدريجياً إلى حيويتها منذ شهر ماي، مسجلة ثلاثة أشهر متتالية من ارتفاع الأسعار، بحسب أوبك، التي توعز هذه الارتفاعات المتتالية إلى القرارات التاريخية لأعضاء منظمة أوبك والدول المصدرة الأخرى في مجموعة أوبك بلوس، كما أن قرارات هذه الدول حصلت كذلك على الدعم من بعض الدول المصدرة لمجموعة العشرين، مثل الولايات المتحدة وكندا والنرويج. وتضيف أوبك أن السوق لاقت دعماً أيضاً من عودة الزيادة التدريجية للطلب على البترول، بالذات من الصين والتوقعات بتخفيض المخزون البترولي خلال النصف الثاني من عام 2020. وفي نحو نهاية شهر يوليو (تموز)، ارتفع سعر نفط برنت نحو 24 دولاراً، ونفط وسط غرب تكساس نحو 78 دولاراً، مقارنة بالأسعار الدنيا التي سادت خلال شهر أفريل (وليد، 2020)

4. تداعيات الصدمات للبترولية على الإنفاق العام دول الخليج العربي

1.4 انعكاس الارتفاع في أسعار البترول على الإنفاق في دول الخليج في القرن الـ 20

تم تقسيم هذه الفترة إلى قسمين:

1.1.4 فترة السبعينات:

عرفت دول الخليج خلال هذه فترة رواج في أسعار البترول، و قد أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تضاعف الإيرادات البترولية في دول مجلس التعاون، حيث بلغت هذه الإيرادات لدول الخليج في عام 1981 إلى 126 مليار دولار حسب ميزانيات الدول المعنية، بمتوسط تغير في الإيرادات زاد بنسبة 210 % عن عام 1977، إلّا أنه على الرغم من مؤشرات بروز طبيعة جديدة للسوق البترولية متمثلة في تحولها إلى سوق مستهلكين، لم ينعكس ذلك في مصروفات دول الخليج، التي زادت إنفاقها بشكل سريع من غير الأخذ بالحسبان تلك التطورات، و الجدول التالي يوضح نسبة التغير في الإيرادات والنفقات في دول الخليج العربي للفترة (1975– 1980) بينما متوسط نسبة التغير في أسعار البترول هو 234% (محمد، 2016، ص 131)

الجدول 2: نسبة تغير الإنفاق و الإيرادات في دول الخليج العربي للفترة (1975– 1980)

الدولة	نسبة التغير في الإنفاق %	نسبة التغير في الإيرادات %
البحرين	223.9	261.4
الكويت	108.6	153.9
السعودية	223	261.4
الإمارات	788.1	821.5
عمان	107.5	201.2
قطر	106.8	166.4

المصدر(محمد، 2016، ص 131)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التغير في الإنفاق لدول الخليج تفوق نسبة 100 % بكثير وتكاد تساوي نسبة التغير في الإيرادات و التي بدورها فاقت نسبة 100 % و هذا ما يدل على أن دول الخليج هي دول ريعية تعتمد في إيراداتها على مداخيل البترول بالدرجة الأولى، و هذا ما يدل على انعكاس ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة على الإنفاق العام و إيرادات دول الخليج.

2.1.4 فترة الثمانينات:

فبدءا من عام 1982، أصبح إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك متساوي مع إنتاج دول أوبك، في الوقت الذي انخفض فيه استهلاك العالم من البترول حوالي 6 ملايين برميل نتيجة لتنفيذ برامج ترشيد الطاقة وإحلال مصادر بديلة محل البترول (حسين، 2006، 235) و بسبب ارتفاع المخزون البترولي في الدول المستهلكة، إلى جانب سياسات ترشيد استخدام الطاقة في تلك الدول، بدأت صادرات أوبك بالانحسار تدريجيا ((Leonardo, 2006 , P 128)، لذا قررت الدول الأعضاء في أوبك انتهاج سياسة جديدة ظلّت مستمرة إلى اليوم، حيث تقوم على توزيع الحصص بين أعضاء المنظمة، باستثناء السعودية التي تركّز دورها كمنتج مرجّح وكعامل للاستقرار بحكم طاقتها الإنتاجية، وبدأت تفعيل هذه السياسة في مارس عام 1982(محمد، 2016، ص 132)، وقد أدى ذلك إلى انخفاض صادرات دول الخليج البترولية من 27.6 مليون برميل يومياً في عام 1979، بمتوسط 14.5-% سنوياً، حتى وصلت إلى 10.8 مليون برميل يوميا فقط عام 1985 (علي، 1989)

وجدت السعودية نفسها في عام 1985 في موقف حرج، بعد أن تراجع إنتاجها إلى 2.2 مليون برميل في شهر أوت من ذلك العام (بسبب عدم التزام بعض دول الأوبك بحصتها الإنتاجية) ، بعد أن كان 9.8 مليون برميل في عام 1980 (حسين، 2006، 236)،قررت بعدها السعودية التخلي عن دورها كمنتج مرجح للنفط في سبيل استعادة نصيبها من السوق، وانتهجت أوبك بعد ذلك "سياسة الحرية للجميع" في الإنتاج، ما أدى إلى انفراط أوبك وانهيار سعر البترول في يوليو 1986 إلى 7 دولار للبرميل (محمد، 2016، ص 132)

و بانخفاض أسعار البترول سنة 1985 واجهت اغلب دول مجلس التعاون عجوزات في الميزانية بلغت نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي مع نهاية سنة 1986 زادت معدلات العجز في موازناتها بشكل مرتفع، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 3: العجوزات في الموازنات العامة في دول الخليج 1985- 1986

الدولة		قيمة العجز في الميزانية العامة بالمليون دولار حسب سعر صرف الدولار سنة 2015	نسبة العجز من الناتج المحلي الاجمالي%
البحرين	**1985**	90	4.8 %
	1986	-137	-7.2 %
السعودية	**1985**	-13450	-11 %
	1986	-16246	-14 %
الإمارات	**1985**	-1573	-6.2 %
	1986	-3183.3	-16 %
عمان	**1985**	-91	-0.9 %
	1986	-1300	-1.3 %
قطر	**1985**	-195	-2.8 %
	1986	-1329	-18.5 %
الكويت	**1985**	-2512	-17 %
	1986	-3728.5	-24 %

المصدر: (محمد، 2016، ص 133)

من خلال الجدول يتبين أن اغلب دول مجلس التعاون عجز في ميزانياتها و الذي بلغ نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي في ذلك الوقت. وقد استثنيت من ذلك البحرين وعمان نوعاً ما، و ذلك لكونهما خارج منظمة أوبك في 1985، حيث لم تكن لديهما التزامات على صعيد الحصص، مما سمح لهما بتعويض انخفاض أسعار البترول عبر زيادة الإنتاج، وتعرضهما لنسبة عجز منخفضة نسبياً بالنسبة للناتج المحلّي. إلّا أنه مع نهاية سنة 1986، ومع انفراط أوبك وتوقّف نظام الحصص، عانت جميع دول مجلس التعاون من دون استثناء من عجوزات مرتفعة في موازناتها.

إن الطريقة التي تعاملت بها دول الخليج مع الإيرادات البترولية كانت مختلفة، حيث مثلت تلك الإيرادات القادمة من الخارج تضخماً كبيراً في الميزانيات، مما فاقم تبعات انخفاض أسعار البترول بعد ذلك.

تركزت سياسات الإنفاق في دول الخليج العربي خلال فترة رواج أسعار البترول في كيفية توزيع هذه الإيرادات، والتي انصبت في زيادة المصاريف الجارية والرأسمالية، ثم بدأت بعدها دول الخليج المعاناة من جراء سياساتها المالية خلال سنوات الطفرة بعد انخفاض أسعار البترول وتراجع إنتاجها، حيث سارعت لمحاولة التخلص من أعباء الميزانية التي زادت من تفاقم نسبة العجز، إلا أنه على الرغم من تلك المحاولات كان من الصعب تقليص هذه الأعباء.

فقد شهد الإنفاق الجاري نمواً إيجابياً خلال سنوات 1985- 1990 وكان التقليص الأكبر في الإنفاق الرأسمالي في جميع دول الخليج وعلى الرغم من التقليص الحاد للنفقات الرأسمالية، كان الارتفاع الضخم في النفقات الجارية خلال فترة رواج الأسعار مصحوباً بتأثير سلبي على دول الخليج، نظراً لصعوبة إجراء تخفيض كبير في الإنفاق الجاري الذي يستحوذ على 60 – 70 % من إجمالي الإنفاق العام في هذه الدول، نستنتج أن دول الخليج قررّت تبنّي سياسة مالية تقوم على السعي لتمويل العجوزات في الميزانية العامة من خلال حلول مؤقتة، كخفض النفقات الرأسمالية وإصدار السندات لتمويل العجز، بدلاً من محاولة إصلاحه. وكانت هذه السياسة المالية عامل رئيسي لتفاقم الخلل الاقتصادي (محمد، 2016، ص 133)

الجدول 4: نسبة تغير الانفاق الحكومي خلال 1980- 1990

		1985 -1980	1990 -1985
البحرين	التغير في الانفاق	35.5 %	1.5 %
	النفقات الجارية	85 %	4.5 %
	النفقات الرأسمالية	11.9 %	-5.9 %
الكويت	التغير في الانفاق	28 %	-3.7 %
	النفقات الجارية	37.5 %	10.7 %

	النفقات الرأسمالية	38.3 %	−29.5 %
عمان	التغير في الانفاق	116.4 %	−2.0 %
	النفقات الجارية	112.5 %	25.3 %
	النفقات الرأسمالية	139 %	−60.1 %
قطر	التغير في الانفاق	−1.5 %	9.3 %
	النفقات الجارية	13.9 %	15.5 %
	النفقات الرأسمالية	−51.9 %	−27.6 %
السعودية	التغير في الانفاق	−1 %	−15.3 %
	النفقات الجارية	17.7 %	−1.3 %
	النفقات الرأسمالية	22.4 %	−43 %
الإمارات	التغير في الانفاق	−9 %	6 %
	النفقات الجارية	21.8 %	14.7 %
	النفقات الرأسمالية	−19.6 %	−28 %

المصدر: (محمد، 2016، ص 134)

يوضح لنا الجدول تغير نسب الإنفاق الحكومي في دول الخليج التي تسجل انخفاضا ملحوظا مقارنة بالتغير في فترة 1970− 1985 و ذلك نتيجة تعديل و ترشيد سياسة الإنفاق في دول الخليج بعد صدمة انخفاض أسعار البترول سنة 1985.

2.4 انعكاس صدمات أسعار البترول على الإنفاق العام في دول الخليج العربي خلال القرن الـ 21:

في عام 2003 كان نمو الاقتصاد العالمي عاملاً رئيسياً لزيادة الطلب على البترول، وهو ما أدّى بدوره إلى زيادة أسعار البترول بشكل سريع من 23 دولار للبرميل عام 2002 إلى دولار147 في عام 2008، و ارتفعت معها قيمة صادرات دول الخليج من البترول و الغاز من 123 مليار دولار في عام 2002 إلى 614 مليار دولار في 2008 (علي، 2009، ص 79) و في عام 2010 و مع بداية التعافي العالمي من آثار الأزمة المالية، عادت الأسعار لترتفع بعد هبوطها الحاد إلى 77.4 دولار للبرميل، حتى كسرت حاجز 100 دولار للبرميل وتستقر عند 107 دولار في 2011 و109 دولار في 2012، إلا أنه مع دخول الربع الأخير من 2014، بدأت أسعار البترول بالهبوط مرة أخرى. وعلى

الرغم من تحسّن الأسعار بعض الشيء في منتصف 2015، إذ استقرت عند مستوى 62 دولار للبرميل، إلّا أن الأسعار عادت للهبوط مرة أخرى في سبتمبر لتصل إلى 42 دولار وإلى 38 دولار في نوفمبر 2015. و بدا جليا مع نهاية 2015 و بداية 2016 مدى تعقيد الأزمة البترولية إذ استمرت أسعار البترول بالانخفاض حتى وصل سعر خام مزيج برنت لفترة وجيزة الى ما دون 30 دولار.

اتبعت دول الخليج خلال هذه الفترة سياسات على صعيد الإنفاق مشابهة لتلك السياسات التي اتبعتها في الثمانينات بل أكثر خطورة، تمثّلت بارتفاع المصروفات العامة بشكل مطرد مع ارتفاع أسعار البترول، كما لو أن فترة رواج أسعار البترول دائمة، غير مستفيدة من عواقب هذا الارتفاع في النفقات الذي حصل خلال النصف الثاني من فترة الثمانينات حين انخفضت أسعار البترول، و على الرغم من أن الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي حدث في 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية كان بمثابة إنذار لدول الخليج لتدارك أخطائها من جديد، إلا أن دول مجلس التعاون استمرت بإتباع نفس السياسة في إدارة الإيرادات البترولية بعد ذلك، حين عادت الأسعار مرة أخرى للارتفاع في 2010 عبر المزيد من النمو في الإنفاق العام، و على صعيد النفقات الجارية على وجه الخصوص، و التي كانت نسبة التغيّر بها في دول الخليج بمتوسط 367.5 % خلال الفترة 2002-2014 (محمد، 2016، ص 136)، و وجدت هذه الدول نفسها أمام نفس سيناريو صدمة انخفاض اسعار البترول سنة 1985.

و فيما يلي جدول يوضح نسبة التغير في الإنفاق في دول الخليج في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014.

الجدول 5: نسبة التغير في الإنفاق لدول الخليج العربي 2002 -2014

		2014 - 2002
البحرين	التغير في الانفاق	243.7 %
	النفقات الجارية	318.4 %
	النفقات الرأسمالية	54 %
الكويت	التغير في الانفاق	371.1 %
	النفقات الجارية	328 %

	النفقات الرأسمالية	378 %
عمان	التغير في الانفاق	359.3 %
	النفقات الجارية	281 %
	النفقات الرأسمالية	627 %
قطر	التغير في الانفاق	800.4 %
	النفقات الجارية	672.8 %
	النفقات الرأسمالية	1517.7 %
السعودية	التغير في الانفاق	375.3 %
	النفقات الجارية	263.5 %
	النفقات الرأسمالية	1134.2 %
الإمارات	التغير في الانفاق	277.4 %
	النفقات الجارية	243 %
	النفقات الرأسمالية	483.3 %

المصدر: محمد، 2016، ص 137.

نلاحظ من خلال نسب التغير في الإنفاق لدول الخليج العربي خلال الفترة 2002 إلى 2014 أن الإنفاق زاد بشكل كبير و ملحوظ مقارنة بفترة الثمانينات، و هذا راجع لارتفاع أسعار البترول بالتالي ارتفاع إيرادات هذه الدول التي تعتمد فيها أساسا على مداخيل البترول.

5. تحلي النتائج

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى النتائج التالية:

- كشفت أزمة انهيار أسعار البترول هشاشة نماذج التنمية في دول الخليج، نظرا لعدم تبنيها سيناريوهات مواجهة أشد السلع تقلبا (البترول) في السوق العالمية، خصوصا و أنها قد عانت من قبل من تداعيات تقلباته غير المحسوبة، والتي يعتمد عليها اقتصاد دول المجلس بشكل رئيسي، و يشكل التفاوت في الأوضاع الاقتصادية بين دول مجلس التعاون أحد المخاطر الرئيسيّة التي تواجهها، فقدرة كل دول الخليج على احتمال الأزمات الاقتصادية تختلف عن قريناتها.

- إن زيادة الإنفاق العام بشكل مطرد مع ارتفاع أسعار البترول أمر غير مستدام، حيث ستكون عواقب نمو الإنفاق وخيمة حين حدوث هزة في أسواق البترول، من هنا أصبح لزاماً على دول الخليج تكوين خارطة طريق من أجل تجنب تحديات تذبذب أسعار البترول، تقوم على تبنّي معدّلات نمو في المصروفات متساوية مع معدل النمو في فترة ما قبل رواج أسعار البترول، واستثمار الإيرادات البترولية في مصادر دخل بعيدة عن تقلّبات أسواق البترول.
- إن تذبذبات أسعار البترول تفضي إلى تعطيل خطط التنمية وتأجيل الكثير من المشاريع الكبيرة، فتقلّب الإيرادات البترولية أدّى كما في تجربة الثمانينات إلى خفض المصروفات الرأسمالية بشكل حاد من أجل تدارك العجوزات في الموازنة العامة، وهو ما أدّى إلى تعطيل الكثير من المشاريع التي يتطلب تنفيذها سنين عدة، ومن أجل إيجاد حل لهذه المشكلة يجب على دول الخليج ادخار نسبة كبيرة من الإيرادات البترولية في فترة الرواج، وألّا تزيد النفقات الجارية بشكل مفرط حتى لا تذهب الأموال المدخرة في إنفاق استهلاكي بعد انخفاض أسعار البترول ومن أجل ضمان استمرارية المشاريع التنموية.
- إن تدفّق الإيرادات البترولية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بشكل غير مسبوق على دول الخليج، كان ينقصه في المقابل مؤسسات قوية بصورة استثنائية تقوم بالتغلب على مشكلات حجم الإيرادات البترولية وتقلباتها، حيث أن إدارة هذا المورد الناضب يكون صعباً في حال غياب هذه المؤسسات، والذي قد يؤدي إلى التعامل مع الثروة البترولية بطريقة "تحويل ثروة مادية ناضبة كالبترول، إلى ثروة مالية أو ورقية يتم إنفاقها بدل توليد ثروة جديدة بعمل منتج"

و منه فإننا نقبل بالفرضيتين الأولى و الثانية و اللتان تقتضيان أن نسبة الإنفاق العام في دول الخليج العربي تزيد بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار البترول و زيادة إيراداتها

خلال الـ20، وأن دول الخليج العربي وقعت في فخ الإفراط في الإنفاق بعد صدمات الانخفاض في أسعار البترول.

بينما نرفض الفرضية الثالثة و التي تقتضي أن دول الخليج العربي ستتخذ درسا من تجربتها مع ارتفاع و انخفاض أسعار البترول في القرن الـ20 و تواجه صدمات القرن الـ21 بسياسات إنفاق جديدة حيث أن الدراسة أظهرت عكس ذلك.

6. الخاتمة:

واجهت الأسواق البترولية العديد من الصدمات التي أدت إلى تقلبات أسعار البترول ارتفاعا و انخفاضا، واجهت دول الخليج تبعات انهيار أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات، حين اعتمدت على النفط بشكل مطلق، و زادت من نسب الإنفاق العام خلال فترة رواج الأسعار مما أدى إلى عواقب اقتصادية بعد الانخفاض في أسعار النفط، و من المتوقّع من أي إدارة مرت بتلك التجربة أن تستحضر تلك التبعات في تعاملها مع الإيرادات النفطية المستقبلية، حيث أن أسعار النفط غير معروف مستقبلها، إلا أن دول الخليج العربي أعادت نفس سيناريو التوسع في الانفاق العام خلال القرنين 20 و 21 عند ارتفاع أسعار البترول بالتالي ارتفاع إيراداتها، دون أن تأخذ درسا من تجربتها في ثمانينات القرن ال 20، لإعادة النظر في سياساتها المالية، ككبح نمو النفقات والاعتماد شبه مطلق على أسعار النفط، و من هنا أصبح لزاماً على دول الخليج مراجعة سياساتها الاقتصادية، والاستعمال الأمثل لتلك الفوائض في دعم عملية الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد منتج، فقد كان النمو المطرد في الإنفاق العام خلال السنوات الماضية مصحوباً بتبعات سلبية، وقد كشفت صدمات انخفاض أسعار البترول مدى خطورة السياسة السابقة.

6. قائمة المراجع:

. المراجع:

1. *أبو الفتوح علي الناقة، نظرية الاقتصاد الكلي (مصر، مطبعة المعمورة، 2001).*
2. *عبد الرحمان يسري احمد و آخرون، النظرية الاقتصادية الكلية(مصر، الدار الجامعية ،2007).*
3. *علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.*

4. Leonardo Maugeri The Age of Oil (London: Preager, 2006).
5. دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر 2014/1986، رسالة ماجستير، جامعة المدية، 2015/2014.
6. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008/ 2009.
7. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.
8. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات البترولية، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009.
9. حسين عبد الله، مستقبل النقط العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)
10. محمد الدوسري، الثابت و المتحول 2016(الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2016).
11. بورحلي خالد و بوروشة كريم ، تأثير تغير أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 2017.
12. عبد النعيم دفرور، الياس شاهد، التطورات الراهنة لأسعار البترول في السوق العالمية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة معارف، العدد 24، جوان 2018.
13. وليد خدوري، تقلبات غير اعتيادية في أسعار النفط خلال 2020، جريدة الشرق الأوسط، 18أوت 2020، العدد 15239.
14. بن حدو آمنة وآخرون، مداخلة: أثر تقلبات أسعار البترول على الأداء الاقتصادي الجزائري، ملتقى حول: مابعد البترول- التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية- ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 25/24 أفريل 2018.
15. مريم شطيبي محمود، مداخلة:انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، ملتقى حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعوم الإسلامية قسنطينة، 14 ماي 2015.

16. علي خليفة الكواري استراتيجية وكالة الطاقة الدولي، موقع الدكتور علي خليفة الكوّاري، سبتمبر 1989.

17. **المصدر**: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية و الدول الأعضاء، مارس 2015.

18. محمد عابد، هذه أبرز 7 صدمات لأسواق البترول قبل انهيار 2020، 16مارس 2020، الموقع:

https://arabi21.com/story/1253074/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-7-%D8%B5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-2020
(Consulté le : 08/03/2021)